الجمهـورية الإسـلامية المـوريتـانية

شرف – إخــاء – عـدالة

سلــطة التنظيــم

المجلـس الوطنـــي للتنظيــم

استشــارة عمـوميـة حول التجـوال الوطنـي (Roaming National)

فبراير- مارس 2023

المحتــويات

1 - تقديــم

2 - تعريــف

3 - الإطـار التشــريعي والتنظيــمي

4 - هـدف و نطــاق الاستشــارة العمــومية

5 - الإجــراءات التطبيقيــة للاستشــارة العموميــة

6 - معطيات عامة حول قطاع الاتصالات الالكترونية

7 - استمــارة

1. تقديم

يوجد، حاليا، في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، ثلاثة مشغلين: ماتال، موريتل، وشنقيتل، حاصلين على رخص لإقامة شبكات لتوفير الخدمات النقالة الأرضية عبر تقنيات 2G ، 3G و4G. ومع أن المشغليين الثلاثة يوفرون, معا, خدماتهم في عدد معتبر من المدن و المحاور الطرقية الرئيسية في البلد، إلا أنه في بعض الأماكن قد يكون عرض أحدهم، وربما اثنين منهم، جزئيا أو منعدما، مما يتسبب فى حرمان مشتركيه (مشتركيهما) من الخدمة (الصوت و/أو البيانات) أثناء التنقل في تلك الأماكن أو يفرض عليهم اقتناء اشتراك جديد لمشغل آخر من أجل الاستفادة من العرض الموجود، بكلفة إضافية. غير أن الزبناء يرغبون بشكل متزايد في توفير شبكات نقالة ذات وفرة عالية، وهؤلاء الزبناء يمكن أن يكونوا مستخدمين عاديين أو فاعلين اقتصاديين عموميين أو خصوصيين.

لكن إذا كانت ترقية المنافسة الصارمة تتيح الحصول على تغطية المدن الكبرى من طرف جميع المشغلين، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للبلدات المعزولة أو المناطق ضعيفة الكثافة وذات التغطية المكلفة، و التي يتيح تقاسم الشبكات فيها خفض تكاليف الانتشار، ويساهم في جعل الخدمة متوفرة لأكبر عدد من المستخدمين.

ولمواجهة المشكلة التي يطرحها هذا الوضع، يتم اللجوء عادة إلى شكل خاص من هذا التقاسم يسمى "التجوال الوطني".

2. تعريف

التجوال (Roaming) يعني قدرة مشتركي مشغل شبكة الهاتف النقال من مواصلة استخدام خدمات الهاتف النقال (صوت و/أو بيانات) أثناء تنقلهم في مناطق لا توجد فيها تغطية جغرافية لشبكة مشغلهم، من خلال النفاذ إلى شبكة مشغل آخر. يحدث ذلك، بشكل خاص، أثناء التنقل إلى بلد أجنبي يمكن فيه لمشترك لدى مشغل ما استخدام شبكات مشغلي ذلك البلد حيث يكون المشغل الأصلي قد أبرم اتفاقيات لما يسمى "التجوال" مع مشغلي البلد المزور. وهكذا تحيل العبارة إلى التجوال الدولي. ومع ذلك كما سنرى من خلال التعريف، فإن مفهوم "التجوال" بعيد من أن يكون محصورا في هذه المكونة وحدها.

في الواقع يوجد نوعان آخران من التجوال هما: "التجوال الإقليمي"، وهو أكثر محدودية جغرافيا، وأقل انتشارا و"التجوال الوطني" الذي يهمنا في هذه الاستشارة العمومية.

يستخلص مما سبق أن التجوال الوطني، بالنسبة لمشتركي مشغل لشبكة النقال، هو القدرة على استخدام شبكات مشغلين آخرين في نفس البلد أثناء تنقلهم .

يتبين أن هذه الإمكانية في "تقاسم المنشآت"، الناتجة عن التجوال الوطني، رافعة مهمة لتعزيز النفاذ والاستصلاح الترابي، وتساهم، كأي تقاسم للمنشآت، في حماية البيئة والحفاظ على التراث الطبيعي. أما تأثيراتها على أهداف التنظيم ذات الصلة بالديناميكية التنافسية أو بالاستثمار ، فهي أكثر تعقيدا ولذا ينبغي أن تبقى محصورة وانتقالية، وأن تخضع الاتفاقيات المتعلقة بها لرقابة يقظة ومنتظمة من طرف المنظم.

ومع ذلك يوفر التجوال الوطني للأطراف الفاعلة فوائد من قبيل:

- **بالنسبة للشبكة الأصلية**: إرضاء زبنائها بشكل أفضل عبر توفير أوسع للخدمة جغرافيا و خلق مداخيل غير مباشرة عبر شبكات الاستقبال و خفض تكاليف نشر الشبكة وتلك المرتبطة بالاستغلال، الخ...
- **بالنسبة للشبكة المستقبلة**: زيادة المشتركين الافتراضيين (ظرفيون) و خلق مداخيل و الاستخدام الكامل لقدرة الشبكة، الخ.
- **بالنسبة للزبون**: اشتراك واحد في شبكة واحدة، توفر الخدمة في أية منطقة مغطاة بصرف النظر عن وجود مشغله الأصلي، الخ.

3. الإطار القانوني والتنظيمي

طبقا للقانون رقم 2013/025 بتاريخ 15 يوليو 2013 المتعلق بالاتصالات الالكترونية، في مادته الأولى، فإن التجوال الوطني يعني شكلا من تقاسم المنشآت النشطة، يتيح لمشتركي مشغل شبكة نقالة للاتصالات الالكترونية الحصول على نفاذ للشبكة وللخدمات التي يوفرها مشغل آخر للشبكة النقالة في منطقة غير مغطاة بالشبكة الخاصة للمشغل الأول.

تنص المادة الأولى أيضا على أن التجوال الوطني شكل من النفاذ بالمعنى القانوني.

العناصر الوجيهة للقانون المذكور المتعلقة بالتجوال هي المادتان 38 و39، المكونتين للقسم 3 كما يلي.

المادة 38:

وفقًا لهذه المادة يتم تأمين توفير التجوال الوطني في ظروف موضوعية، شفافة وغير تمييزية.

كما تخضع هذه الخدمة لاتفاقية من القانون الخاص بين مشغلي النقال، وتحدد هذه الاتفاقية الشروط الفنية والمالية لتوفير خدمة التجوال الوطني، ويتم إبلاغها لسلطة التنظيم للتصديق عليها.

ومن أجل ضمان المساواة في شروط المنافسة أو التشغيل البيني للخدمات، يمكن لسلطة التنظيم أن تطلب تعديل اتفاقيات التجوال الوطني التي سبق إبرامها.

تعرض الخلافات المتعلقة بإبرام وتطبيق اتفاق التجوال الوطني على سلطة التنظيم، طبقا لترتيبات الفصل الحادي عشر[1].

المادة 39:

تنص هذه المادة علي أنه حين يكون تنفيذ التجوال الوطني ضروريا لتحقيق أهداف المنافسة أو الاستصلاح الترابي أو النفاذ الشامل للخدمات، يمكن لسلطة التنظيم أن تتخذ قرارا يفرض على مشغلي النقال توفير خدمة التجوال الوطني في مناطق محددة ولمدة محدودة، وفق الشروط المنصوص عليها في ذلك القرار.

على الصعيد التنظيمي، يذكر قرار المجلس الوطني للتنظيم رقم 225 /س.ت/م.و.ت/ م. ت. ب / 2018، بتاريخ 2018/12/27، المتعلق بتقاسم المنشآت، بأن أحد أهداف إعلان السياسة القطاعية

[1] للتذكير، يتعلق الفصل الحادي عشر بتسوية الخلافات والعقوبات

للحكومة -المصادق عليه في 13 يناير 2013- هو تعزيز واجبات تقاسم المنشآت، خاصة في المناطق غير الاقتصادية، عبر تحفيز المشغلين على التفاوض حول اتفاقيات بينهم والحد من التدخل التنظيمي في المجالات التي يكون فيها ذلك ضروريا، خاصة بالنسبة للتجوال الوطني.

في مادته 6، ينص القرار المذكور بأن تقاسم المنشآت والتجوال الوطني إجباريان في المواقع التي تمت تغطيتها في إطار النفاذ الشامل لخدمات الاتصالات الالكترونية.

تنص المادة 10 من نفس القرار على إجبارية التجوال الوطني لصالح مشغل جديد.

وعلى مستوى الالتزامات التعاقدية للمشغلين تذكرالمادة 16 من دفاتر شروطهم، بشكل خاص، بالزامية الموضوعية و الشفافية وعدم التمييز من طرف الحائز على الرخصة تجاه زبناء مشغلين آخرين وقع معهم اتفاقا للتجوال الوطني، وهو ملزم كذلك، بتنفيذ شروط للتجوال المحددة من طرف سلطة التنظيم من أجل الاستجابة لأهداف المنافسة أو الاستصلاح الترابي أو النفاذ الشامل للخدمات.

4. هدف ونطاق الاستشارة العمومية

إن تطبيق التجوال الوطني يفرض ضمن أهداف أخرى، التشاور مع الفاعلين في السوق من أجل قياس وجاهته وتحديد الشروط الدنيا والإجراءات الفنية والاقتصادية والقانونية،.

تهدف هذه الاستشارة، من جهة، إلى جمع آراء كافة الأطراف الفاعلة (مشغلي الشبكات وموفري خدمات الاتصالات الإلكترونية، الإدارات العمومية، المستهلكين، القطاع الخاص وأي طرف مهتم آخر) حول وجاهة تنفيذ التجوال الوطني في موريتانيا، ومن جهة أخرى، الانعكاسات المالية والإكراهات الفنية بالنسبة لمشغلي الاتصالات الإلكترونية في الظرفية الراهنة للسوق.

يتعلق التجوال الوطني المستهدف هنا بخدمة الصوت و البيانات.

5. الإجراءات التطبيقية للاستشارة العمومية

ينبغي أن تتبع تعليقات الفاعلين الراغبين في الإسهام في هذا التفكير حول التجوال الوطني، النموذج التالي:

نموذج الإجابة على الأسئلة

الأجوبة على أسئلة الاستشارة العمومية يجب أن تتبع النموذج أدناه:

سؤال	
جـواب	
تبـريـر	

معلـومـاتكـم

الاسم / اسم المؤسسة	
الوظـيفة	
المؤسســة	
العنــوان، هــاتف	
بريــد إلكتــروني	

كيف تتم الإجابة

الفاعلون مدعوون للرد بشكل خاص على الأسئلة التي لها علاقة بأنشطتهم و/أو أعمالهم، والتي لديهم حولها رأي وجيه. غير أنهم ليسوا مدعوين للرد على جميع الأسئلة وإن كان من المستحب تقديم تعليقات على مجموع النقاط في بقية الوثيقة.

تشكر سلطة التنظيم، مسبقا، المشاركين على التفضل بتقديم أجوبتهم على أسئلة هذه الاستشارة العمومية قبل يوم 22 مارس 2023 عند الساعة 12:00، عن طريق البريد، الإيداع لدى مقر سلطة التنظيم أو عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

سلطة التنظيم

شارع 23023 لكصر – نواكشوط

استشارة عمومية تتعلق بالتجوال الوطني

ص.ب: 4908 – نواكشوط – موريتانيا

البريد الالكتروني: itinerance-nationale@are.mr

يحق لسلطة التنظيم الإعلان عن كل أو بعض الأجوبة التي ستصلها إلا إذا بين كاتبها، بشكل صريح، أنه يعارض ذلك بالإشارة في الرسالة (أو البريد الالكتروني) الخاص بالجواب، للفقرات المحددة التي ينبغي اعتبارها مشمولة بـ"سرية الأعمال" ولا يمكن نشرها.

6. معطيات عامة حول قطاع الاتصالات الالكترونية

1.6. نفاذ الهاتف النقال

لا يفتأ عدد المشتركين النشطين في الهاتف النقال، المكون أساسا من مشتركي الدفع المسبق (99%)، يتزايد، بمعدل نفاذ يقدر، خلال 2022 بنحو 170%؛ متجاوزا، بشكل واسع، المعدلات الملاحظة في إفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

و يحيل التعدد المفرط لشرائح الاشتراك (Multi-SIM) الشائع في بلدنا إلى نسبية هذا المعدل المرتفع بشكل خاص. وفي انتظار اكتمال مسار تعريف المشتركين الذي أطلقته سلطة التنظيم، والذي سيؤدي إلى خفض هذ العدد، فإن المعلومة التي ينبغي معرفتها، بصرف النظر عن عدم الدقة المحتمل، هي الانتشار القوي للنقال في موريتانيا.

عدد المشتركين في الهاتف النقال

	2018	2019	2020	2021	2022
مشتركون نشطون[2]	4 566 502	4 710 800	5 808 909	6 512 361	7 374 856[3]
التطور		3%	23%	12%	13%
معدل النفاذ	117%	121%	139%	153%	168%[4]

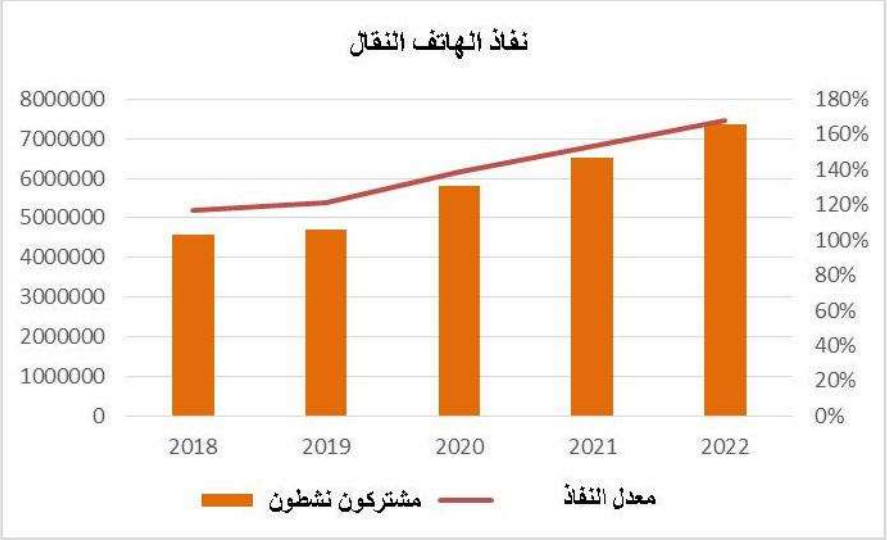

2.6. نفاذ الانترنت النقال

بدفع من ترقية النفاذ للبيانات الرقمية (data) النقالة عبر منح رخص 3G منذ 2006 وحديثا 4G (2020)، وانخفاض سعر الهاتف الذكي (سمارتفون) وزيادة السعة الدولية، تشهد مكونة الانترنت النقال،

[2] المشترك النشط هو ذلك الذي استخدم النظام مرة واحدة على الأقل الأشهر الستة الأخيرة
[3] نتيجة مستوحاة من المعطيات المؤقتة للفصول الثلاثة الأولى من سنة 2022
[4] على أساس تقدير للسكان بلغ 4,4 ملايين نسمة في 2022

بشكل متواصل، تطورا كبيرا كانت نتيجته سوق للاتصال في أوج التحول، وضرورة شكل جديد من التنظيم، كاستجابة لذلك.

العدد الإجمالي لمشتركي الإنترنت					
	2018	2019	2020	2021	2022
مشتركو الإنترنت النشطون	2 214 035	2 523 370	2 894 628	3 285 578	4 174 561
التطور		14%	15%	14%	27%
معدل النفاذ إلى للانترنت[5]	57%	63%	69%	76%	95%

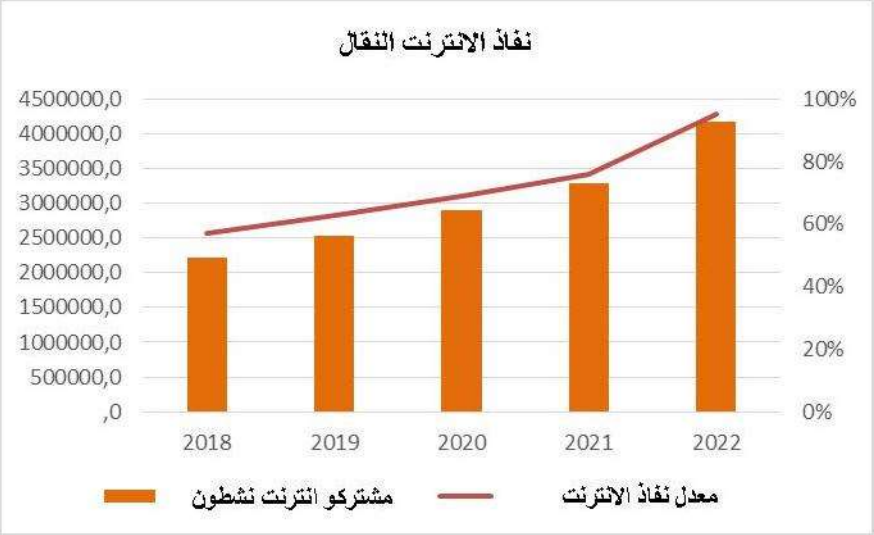

3.6. حجم حركة الصوت النقال

بعد التقدم الثابت نسبيا والمعتدل منذ بضع سنوات، يبدو أن حركية الصوت النقال تتراجع بشكل طفيف خلال 2022، إذا ما تأكدت المعطيات المؤقتة.

الحركية الصادرة لشبكات النقال					
بآلاف الدقائق	2018	2019	2020	2021	2022
المجموع	5 195 857	5 484 256	5 859 752	6 237 250	6 120 321[6]
التطور		6%	7%	6%	-2%

[5] معدل نفاذ تم احتسابه على أساس تقدير بلغ 4,4 ملايين في 2022

[6] مؤشر تم تقديره على أساس المعطيات المؤقتة للفصول الثلاثة الأولى من سنة 2022

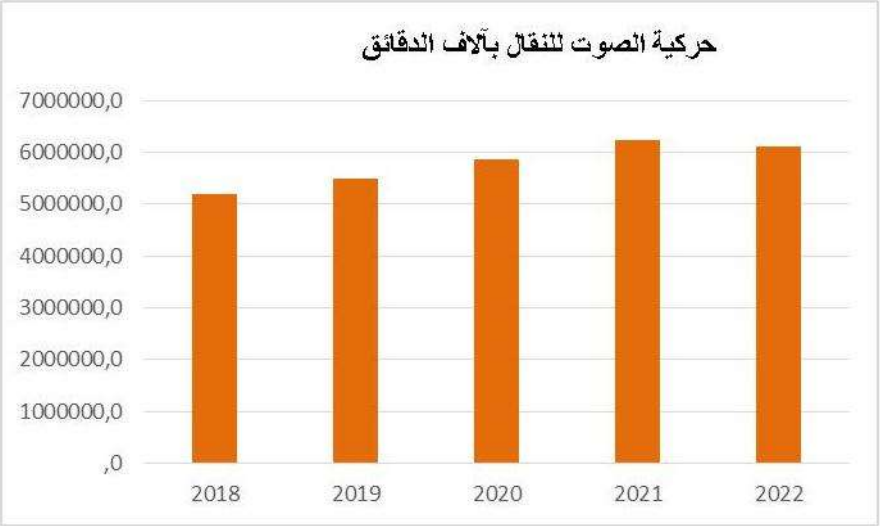

4. حجم حركية الانترنت النقال

كما هو منطقي تماما، في ظل استمرار نمو عدد مشتركي الانترنت، تواصل تقدم حركية البيانات الرقمية بشكل قوي.

	حركية الانترنت للشبكات (الثابت والنقال)				
السنــة	2018	2019	2020	2021	2022
الحركية بالجيغا أوكتى (Go)	22 167 496	32 563 390	45 190 937	88 706 727	141 791 345
التطور		47%	39%	96%	60%

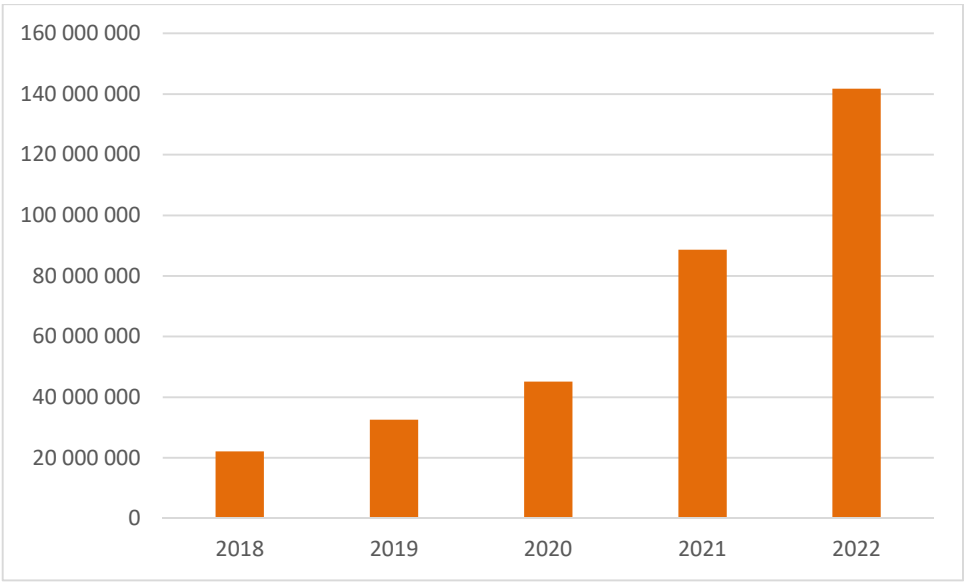

5- المداخيل

ما يزال رقم الأعمال الإجمالي للقطاع في ارتفاع رغم انخفاض رقم أعمال الصوت الذي يعوضه، بشكل واسع، الارتفاع القوي لعائدات البيانات الرقمية.

هذه الأخيرة تساوت تقريبا مع عائدات الصوت في 2021 وهي مرشحة لتجاوزها في المستقبل؛ ما ينم عن ديناميكية تنافسية جديدة حيث يمكن لتجوال وطني محصور ومؤطر أن لا يكون ذا تأثير سلبي على السوق.

رقم الأعمال الإجمالي					
بملايين الأوقية	2017	2018	2019	2020	2021
المجمـوع	9 128	9 429	9 524	9 789	10 509
التطور		3%	1%	3%	7%
منه لرقم أعمال الصوت	8 017	7 837	6 624	5 790	5 360
التطور		-2%	-15%	-13%	-7%
منه لرقم أعمال data	1 111	1 592	2 900	3 999	5 149
التطور		43%	82%	38%	29%

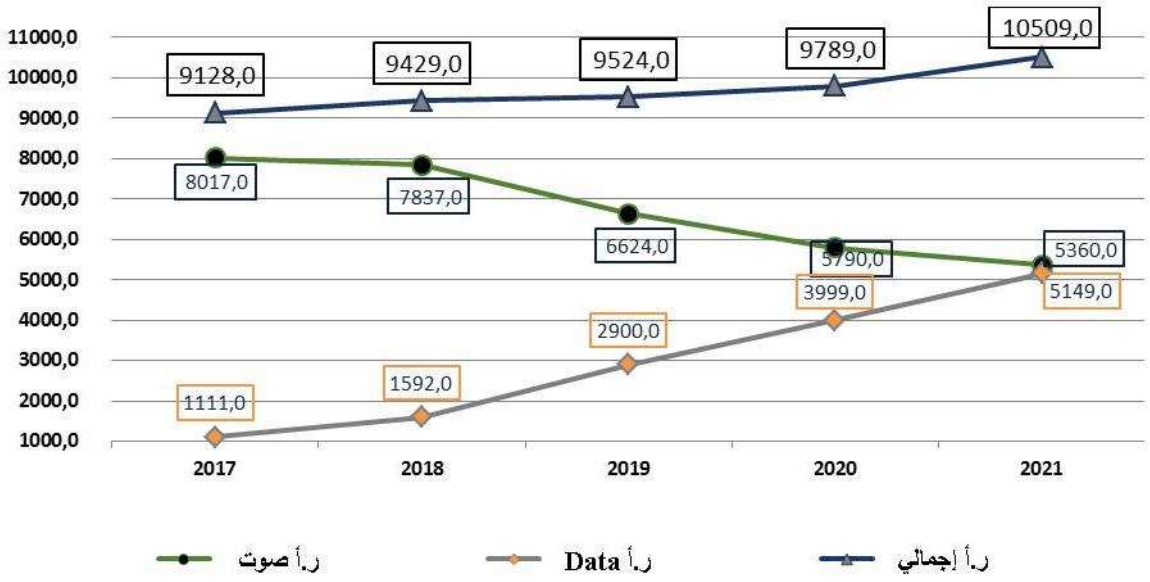

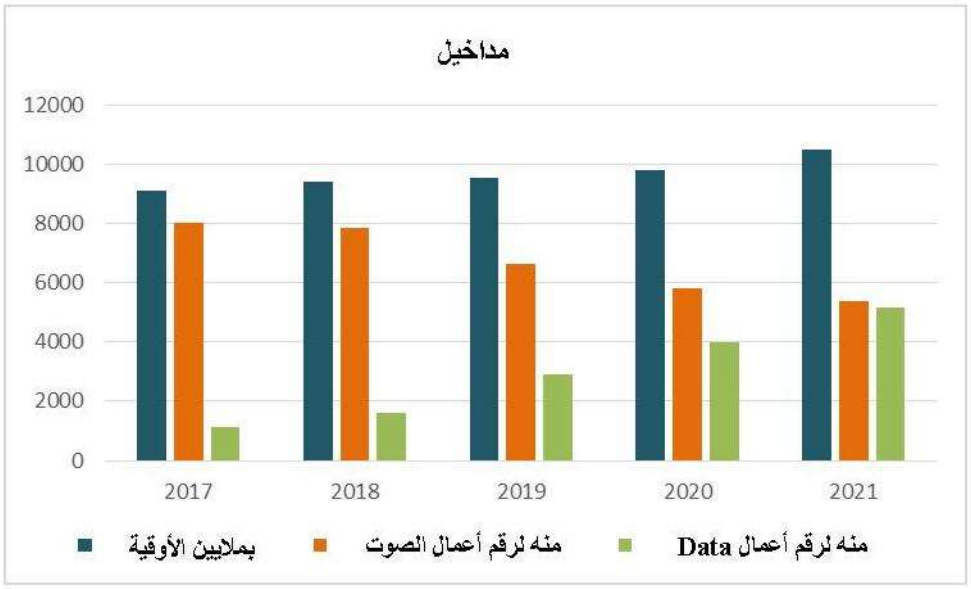

6 ـ تغطية النقال للمشغلين الثلاثة

6 ـ 1 ـ تغطية 2G

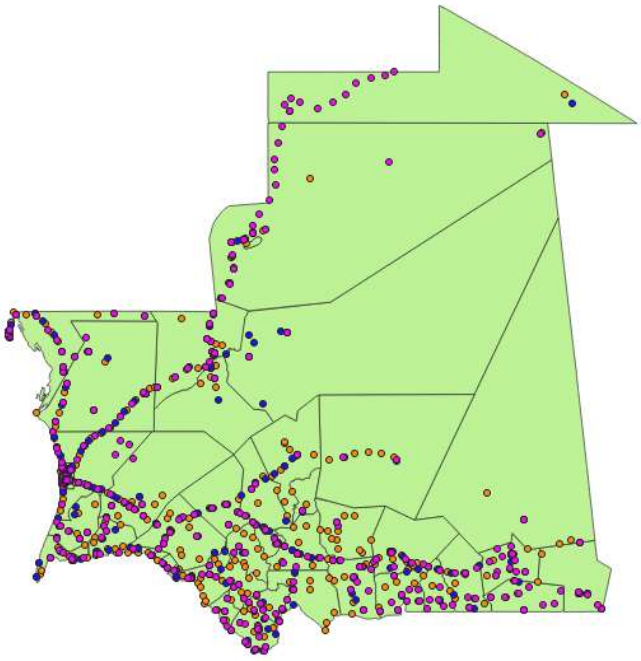

6 ـ تغطية **3G**

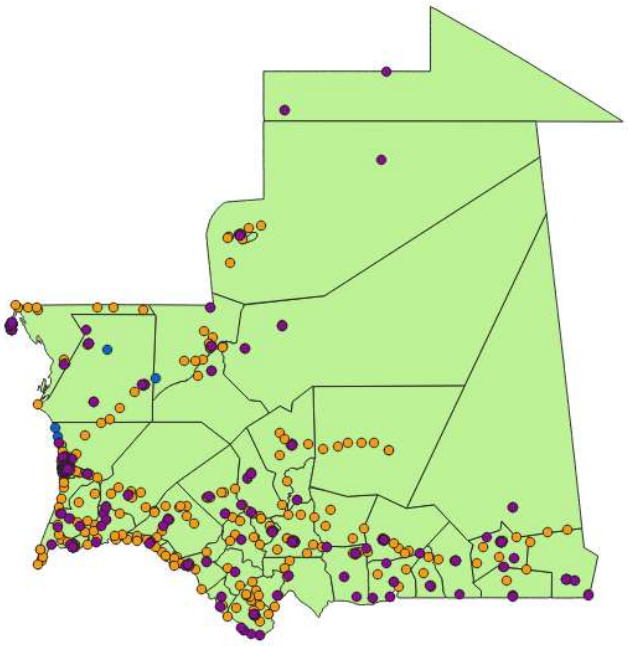

6 **- 3 - تغطية 4G**

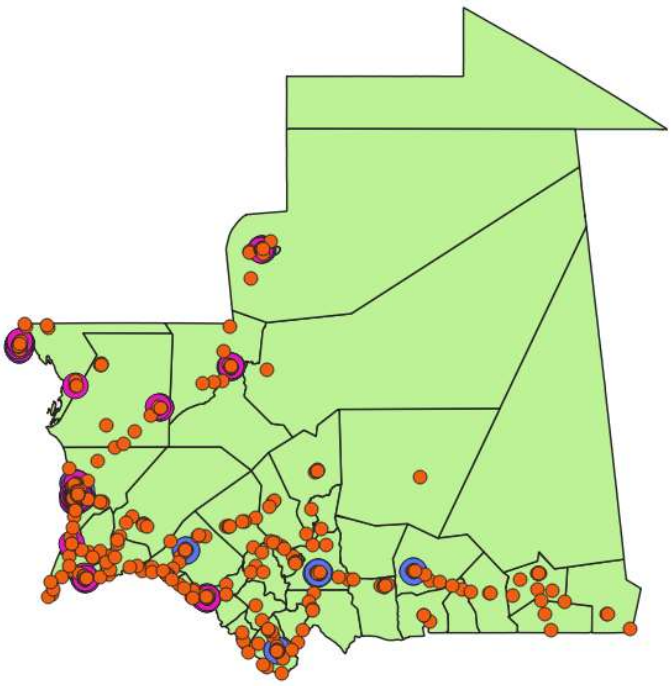

6 - 4 - مواقع حصرية 2G و 3G/2G

عدد المواقع الحصرية لـ 2G المغطاة من طرف مشغل واحد فقط	226
عدد المواقع الحصرية لـ 2G المغطاة من طرف مشغلين (2) فقط	51
عدد المواقع الحصرية لـ 3G/2G المغطاة من طرف مشغل واحد فقط	170
عدد المواقع الحصرية لـ 3G/2G المغطاة من طرف مشغلين (2) فقط	42

6- 5 - مواقع 4G/3G/2G

عدد مواقع 4G/3G/2G المغطاة من طرف مشغل واحد فقط	144
عدد مواقع 4G/3G/2G المغطاة من طرف مشغلين (2) فقط	6

يظهر جيدا أنه في عدة عشرات من البلدات هناك مشغل واحد على الأقل غائب، ما يبرز أهمية تطبيق التجوال الوطني.

6 - 6 - المحاور الطرقية

عدد المحاور الطرقية المغطاة حصريا ب 2G و من طرف مشغل واحد فقط	6
عدد المحاور الطرقية المغطاة حصريا ب 2G و من طرف مشغلين (2) فقط	2
عدد المحاور الطرقية المغطاة حصريا ب 3G/2G و من طرف مشغل واحد فقط	2
عدد المحاور الطرقية المغطاة حصريا ب 3G/2G و من طرف مشغلين (2) فقط	0
عدد المحاور الطرقية المغطاة ب 4G /3G/ 2G و من طرف مشغل واحد فقط	1
عدد المحاور الطرقية المغطاة ب 4G /3G/2G و من طرف مشغلين (2) فقط	0

7. استمارة

1.7. وجاهة تطبيق التجوال الوطني

الفائدة الأولى التي يوفرها التجوال الوطني هي نفاذ المستخدمين لخدمات الاتصالات الإلكترونية النقالة حيثما توجد تغطية شبكة، بصرف النظر عن شبكاتهم الأصلية.

بما أن أي مشغل للنقال في موريتانيا لا يوفر حاليا تغطية بنسبة 100% للتراب الوطني أو السكان، فإن خدمة التجوال تتيح تلبية الاحتياجات بالنسبة للزبناء في حالة التنقل.

سؤال 1.1. هل تعتقدون أن من الوجيه تطبيق التجوال الوطني في موريتانيا؟

سؤال 2.1. هل ستشتركون كمستخدم في خدمة كهذه؟

إذا كان الجواب نعم، هل يكون ذلك لخدمة : الصوت، البيانات أو الاثنين معا (صوت بيانات)؟

2.7. تطبيق التجوال الوطني في موريتانيا

يوفر التجوال الوطني، بالتأكيد، للمشغلين في مرحلة توسيع منشآتهم والمشغلين الوافدين على وجه الخصوص، فرصة لتقليل تكاليف نشر شبكاتهم، إلا أنه لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يحل محل التزامات المشغلين الخاصة بالتغطية، الواردة في دفاتر الشروط الملحقة برخص المشغلين. كذلك، يجب أن يكون التجوال الوطني موجها نحو مصلحة المستخدم عبر النفاذ للخدمة بدل توجيهه نحو ربح مشغله من خلال الحد من التزاماته. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يتمكن المشغل المستقبل من السعي لجميع الحقوق المرتبطة باستخدام شبكته من طرف مشتركيه العاديين.

سؤال 1.2: هل تعتقدون أن تطبيق التجوال الوطني في موريتانيا يمكن أن يشكل كابحا للاستثمار من قبل بعض المشغلين لتغطية مناطق معينة بالشبكة؟ لماذا؟

سؤال 2.2: هل تعتقدون أن التجوال الوطني سيدفع بعض المشغلين إلى تعزيز تغطيتهم الجغرافية بهدف تحقيق قيمة مضافة على شبكاتهم عبر اجتذاب زبناء منافسيهم ؟ لماذا؟

سؤال 3.2: ماهي الإجراءات التي توصون بها من أجل الحد من أرباح المشغلين الأصليين لمستخدمي التجوال؟

سؤال 4.2: هل تعتقدون أنه يجب حصر التجوال الوطني على المناطق التي يغطيها مشغل واحد؟

سؤال 5.2: أية معايير يتعين اعتمادها، برأيكم، لتحديد المناطق أو البلدات التي قد يكون من المناسب تطبيق التجوال الوطني فيها؟

سؤال 6.2: هل تعتقدون أن التجوال الوطني للإنترنت قابل للتطبيق؟ وإذا كان الجواب نعم، هل يجب حصره في تقنية 3G؟ لماذا؟

يقتضي تنفيذ التجوال الوطني إبرام اتفاقيات ثنائية مسبقة على الصعيد التجاري، المالي والتقني، بين مشغلي النقال من أجل تمكين زبنائهم من أن يكونوا في حالة استمرارية للخدمة حيثما كانوا على التراب الوطني. وتتم فوترة عرض الخدمة من طرف المشغل الأصلي على أساس عناصر الحركية المرسلة من طرف المشغل المزور. وبحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالمشغل الذي يستقبل "متجولين" أو الذي يتم استقبال مشتركيه في حال تجوال، يتم الحديث عن "تجوال داخلي" أو "تجوال خارجي". وفي هذه الحالة كما في تلك، لا يكون المبلغ المالي، بالضرورة متطابقا في الاتفاقيات بين المشغلين؛ وهو ما يمكن أن يكون له تأثير على تسعيرة الخدمة.

سؤال 6.2: هل تعتقدون أن اتفاقيات التجوال بين المشغلين ينبغي أن تقود إلى تعرفة متطابقة للخدمة؟ لماذا؟

سؤال 7.2: بالنسبة لمشترك مشغله ليس موجودا في منطقة ما، هل تعتقدون أن مكالمات الطوارئ يجب أن تتم، وجوبا ومجانا، عن طريق أي مشغل موجود في تلك المنطقة، ولو في غياب اتفاق للتجوال؟

سؤال 8.2: من أجل تقوية المنافسة والحفاظ على حرية اختيار المستخدم، هل تعتقدون أن على سلطة التنظيم أن تفرض على أي مشغل يطلب خدمة التجوال، أن يتعاقد مع جميع المشغلين الآخرين لكي يوفر اختيار المشغل المستقبل للمستخدم المتجول؟

سؤال 9.2: هل تعتقدون أنه، بالنسبة للتجوال الوطني، ينبغي على سلطة التنظيم أن تشجع إقامة اتفاق شامل ووحيد بين جميع المشغلين؟

سؤال 10.2: ما المدة المثلى، برأيكم، لاتفاقيات التجوال الوطني؟

3.7. إجراء مكالمة في التجوال الوطني

جميع مشغلي الهاتف النقال في ربط بيني، ما يمكن أن يسهل إجراءات المكالمة في التجوال.

سؤال 1.3: هل من الممكن تطبيق إجراءات المكالمة (إرسال واستقبال) التي تقلل استخدام الشبكة الأصلية للمستخدم المتجول وبالتالي كلفته؟ إذا كان الجواب نعم، قدموا اقتراحاتكم.

سؤال 2.3: بما أن الهدف الأساسي للتجوال الوطني هو تسهيل النفاذ إلى خدمات الاتصالات الإلكترونية للمستخدم أثناء التنقل وليس منح امتيازات غير مستحقة لمشغله الأصلي، فما هي الإجراءات التي تقترحونها للتقليل من تكاليف المشغل الأصلي وضمان مصالح المشغل المستقبل؟

4.7. سياسة التعرفة والمنافسة

سؤال 1.4: هل تعتقدون أن على سلطة التنظيم تشجيع مجانسة أسعار الجملة المرتبطة بالتجوال الوطني لجميع المشغلين في موريتانيا؟

سؤال 2.4: أي آلية أو خدمات يمكن إقامتها لتمكين المستهلك من تحديد خياره في منطقة يوجد بها عدة مشغلين متفقين على التجوال الوطني؟

5.7. التجوال الوطني وجودة الخدمة

سؤال 1.5: أي انعكاسات (إيجابية او سلبية) يمكن أن تترتب على تطبيق التجوال الوطني على جودة الخدمة؟

سؤال 2.5: بالنسبة لانعكاسات سلبية محتملة، ما الإجراءات التي توصون بها للوقاية من ذلك؟

8. أسئلة أخرى

يدعى الفاعلون لتقديم تعليقاتهم على أي سؤال آخر يرتبط بتطبيق التجوال الوطني، يشغلهم ولم يتم تناوله أعلاه.